

يشغل 30 ألف مبرمج ويدخل إلى الإقتصاد أكثر من مليار دولار... "فريش"

"التحول الرقمي" الفرصة قبل ضياعها

[خالد أبو شقرا](#)

تفويت لبنان فرصة الإستثمار في الإقتصاد الرقمي خلال السنوات الماضية، لا يعني استحالة تعويضها في المستقبل القريب. فالبنية التحتية لهذه الصناعة متوفرة، والتحتية لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة وأماكن مريحة، وما ينقص توفر الوعي والإرادة السياسية. وانطلاقاً من أن "العالم يتغير سريعاً"، على حد قول قطب الإعلام روبرت مردوخ. و"القوي لن يهزم الضعيف، بل سوف يهزم السريع البطيء"، فإن سرعة اللحاق بركب التكنولوجيا العالمية سترسم مصير الأوطان في القرن الواحد والعشرين.

بمقارنة بسيطة مع ما حققته الإمارات العربية المتحدة على الصعيد التقني وما تنوي تحقيقه، يظهر الفرق بما يمكن أن تصنعه الرؤية الحكيمة والإصرار والمتابعة. في العام 2018 أكد نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أن "تصيب المجتمعات من التطور والارتقاء، أصبح اليوم مرهوناً -أكثر من أي وقت مضى- بقدرتها على مواكبة المتغيرات السريعة والمتلاحقة التي تجتاح العالم، وضمن مختلف التخصصات. ولا سيما مع دخول العالم في حقبة الثورة الصناعية الرابعة، وما أفرزته التكنولوجيا من تطور هائل في مختلف المجالات. وفي الأمس القريب أعلن "الحاكم" على حسابه الرسمي على تويتر عن إطلاق برنامج وطني للمبرمجين بالتعاون مع "غوغل" و"ميكروسوفت" و"أمازون" و"سيسكو" و"IBM" و"HPE" و"لينكدان" و"شركة Nvidia" و"فيسبوك"... الهدف منه، تدريب واستقطاب 100 ألف مبرمج، وإنشاء ألف شركة رقمية كبرى خلال 5 أعوام، وزيادة الإستثمار الموجه للشركات الناشئة من 1.5 مليار إلى 4 مليارات درهم. وبحسب حاكم إمارة دبي فإن "البرنامج الوطني للمبرمجين خطوة جديدة لبناء اقتصادنا الرقمي ضمن خططنا الوطنية الجديدة. فالعالم يتغير، وسرعة التغيير الرقمي تتضاعف، وشكل الإقتصاد سيختلف، وطبيعة المهن ستبدل. والبقاء سيكون للأكثر استعداداً وسرعة ومواكبة للمتغيرات الجديدة في عالمنا."

تُدخل مليار دولار

على المقلب الآخر يظهر لبنان الذي يزخر بالطاقات والإمكانات البشرية، عاجزاً حتى عن توفير أبسط الضروريات للعاملين في هذا المجال، فما بالنا في بقية المتطلبات. مع العلم، أن تخصيص موازنة بسيطة لتطوير قطاعات تكنولوجيا المعلومات، قد تشكل عنصراً مهماً من عناصر الخروج من الأزمة، نظراً لكمية الدولارات الطازجة التي يمكن أن توفرها. فبحسب نائب الرئيس الأول لشؤون البحث والتطوير في شركة "Intalio إنتاليو"، وخبير التحول الرقمي رامي القرا فإن "عدد العاملين في مجال صناعة المعلوماتية عموماً والبرمجيات software خصوصاً يبلغ حوالي 30 ألف شخص، يدخلون ما لا يقل عن المليار دولار سنوياً إلى الإقتصاد. إذ إن معدل عائد الساعة في هذا المجال في المنطقة، في حال كان المبرمج يبيع عمله للمطور، يبلغ نحو 20 دولاراً أميركياً بالحد الأدنى؛ ويرتفع إلى 25 دولاراً في الهند وإلى 50 دولاراً في بولندا. وعليه فإن الإستثمار بالبنية التحتية لهذا القطاع الذي لا يتطلب إلا استمرارية الإنترنت وتوفير المازوت للمولدات الخاصة في المرحلة الراهنة -حتى قبل حل أزمة الكهرباء- ممكن أن يرفع عائد الساعة إلى 50 دولاراً ويؤمن ما بين 2 و3 مليارات دولار من المداخيل الصافية. وهذا ما يفوق ما يدخله "عصب" الإقتصاد اللبناني المتمثل بالقطاع السياحي خلال فصل كامل، ويخلق عشرات آلاف فرص العمل في المجال عينه، وفي المجالات المكمل له، كالترجمة والتصميم والتسويق والتوثيق والمحاسبة والعمل المصرفي.

توفير الحد الأدنى من المتطلبات

خلافاً لبقية القطاعات الصناعية التي تتطلب استيراد المواد الأولية بالعملة الصعبة، وتوفر المساحات الكبيرة، وكميات هائلة من الطاقة الكهربائية والإستثمار بوسائل النقل الحديثة وتجهيز الطرقات وغيره... فإن صناعة المعلوماتية تكفيها تجهيزات بسيطة لتوليد قيمة مضافة مرتفعة جداً. وهذا ما يمكن الإستدلال عليه، بحسب القرا، "من القيم السوقية لشركات المعلوماتية في المنطقة والعالم. فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت قيمة المنصة الرائدة في التحول الرقمي والمدفوعات الإلكترونية في مصر "فوري" مليار دولار، وبيعت شركة "سوق دوت كوم" في دبي من فترة قريبة بقيمة تتراوح بين 800 و900 مليون دولار. كما بيعت شركة طلبات من 10 سنوات بقيمة 200 مليون دولار. واشترت شركة "أوبر" شركة "كريم" بحوالي المليار دولار. وعليه فإن "التجربة تثبت أنه كلما استثمرنا أكثر في المجال، كلما وظفنا أكثر وحققنا عوائد أعلى."

ليس المطلوب من لبنان ضخ استثمارات هائلة في التكنولوجيا الرقمية وإطلاق المبادرات التعجيزية، إنما تطوير الموجود بالحد الأدنى وإيلاء القطاع بعض الإهتمام لتوسيع قاعدته واستقطابه المزيد من الخبرات. ويكفي من وجهة نظر القرا أن يُنشئ لبنان معاهد تدريب على البرمجة كما فعلت مصر. فالأخيرة أتاحت لعشرات الآلاف من الخريجين في مختلف الإختصاصات الحصول على دورات تدريبية من خلال "المعهد الوطني لتكنولوجيا المعلومات"، والدخول إلى سوق العمل. وبهذه الطريقة بإمكان لبنان توليد المزيد من فرص العمل في هذا القطاع وإدخال كميات أكبر من النقد الصعب. يساعده على ذلك المستوى التعليمي العالي لأبنائه، خصوصاً في الإختصاصات العلمية وتكلم 3 لغات عربية فرنسية وإنكليزية بطلاقة، وتمتع اللبنانيين بمهارات التسويق والإتصال والتواصل. الأمر الذي يوفر لهم الدخول إلى أسواق متعددة في الخليج العربي وأوروبا وأميركا وإحداث ازدهار كبير ونمو اقتصادي سريع. "Booming"

على عكس الكثير من القطاعات، فإن الازمة الاقتصادية قد تكون فرصة لتطوير العمل في مجال التكنولوجيا الرقمية عموماً والعمل عن بعد remotely خصوصاً. ويرأي القرا فان "لبنان قد يكون جاذباً لهذا النوع من الإستثمارات في حال تأمين نوع من الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، وأسواق المنطقة ما زالت ناشئة ولم تُشبع بعد والمجالات للعمل والتطور كبيرة جداً". وللدلالة على النقص الكبير في أعداد المبرمجين وقدرة السوق المحلية على استيعاب المزيد، فقد اضطرت الشركات المحلية للدفع لموظفيها بالدولار للمحافظة عليهم نتيجة تدني العرض عن الطلب.

رغم كل المعوقات التي تواجه إنشاء وتطوير الأعمال بدءاً من اجراءات التسجيل وفتح الحسابات المصرفية، مروراً بتدهور خدمات الكهرباء والانترنت، ووصولاً إلى المستقبل المجهول، فان قطاع التكنولوجيا ما زال يؤمن عائدات ضخمة. وكل ما يحتاجه من "صانعي القرار" موقف واضح تجاهه وتأمين أبسط متطلباته وهو كفيل بنقل الإقتصاد إلى "ضفة" العمل والإزدهار.